بدون أي فوائد وبقسط شهري لا يقل عن 20 ديناراً

شركات تأمين تبيع وثائقها للزبائن... بقرض مصرفي

| كتب رضا السناري |

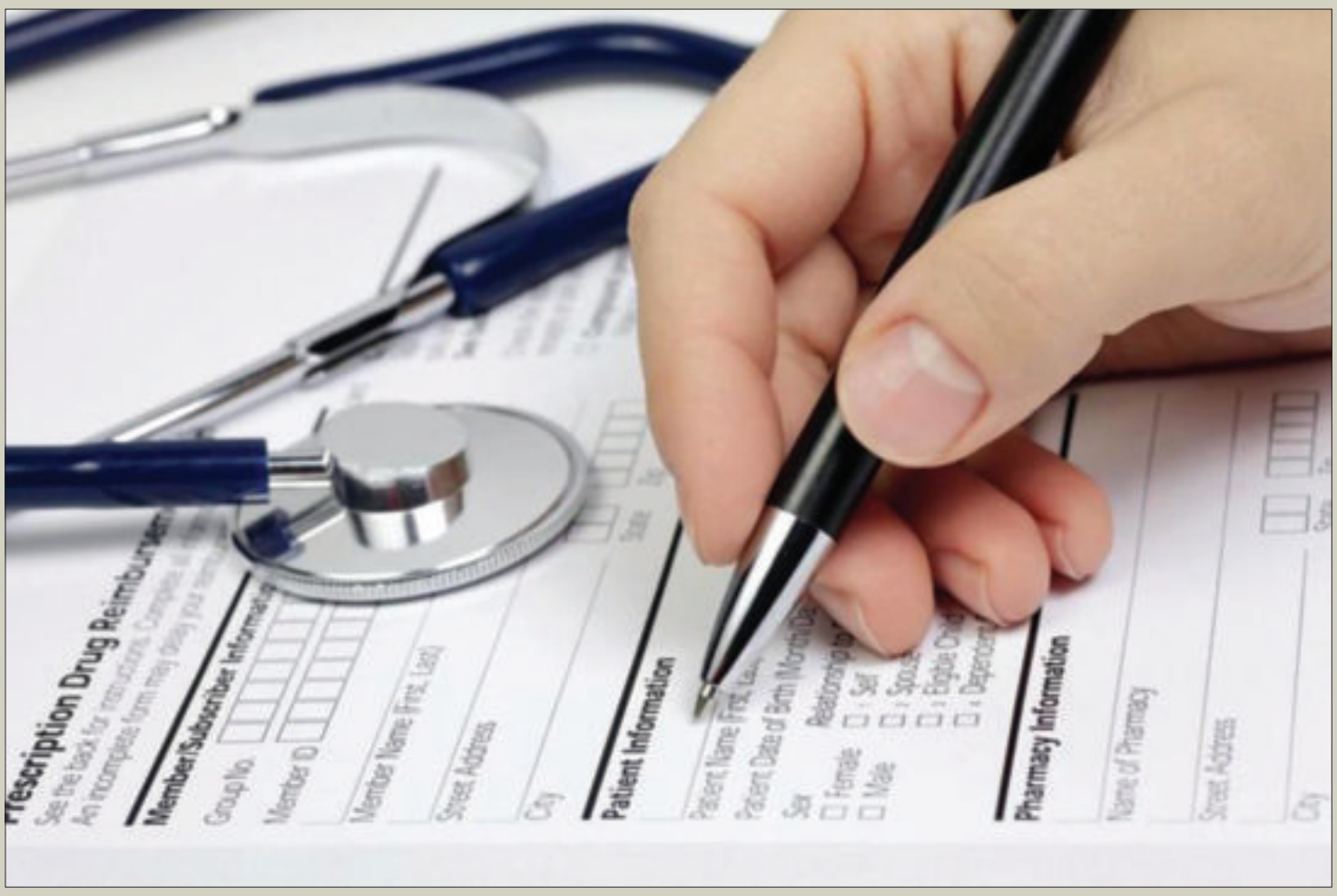

البنك سيحصل على جزء من أرباح الوثيقة مقابل إسقاط الفائدة عن العميل

القروض المقدّمة لا تحتاج ضمانات سوى فتح حساب مصرفي

الزبون معفى من تقديم فواتير عن مبالغ التمويل التي حصل عليها

بدأت بعض شركات التأمين تبحث عن مخارج جديدة لاستقطاب السيولة إليها، بعد توقف كامل لحركة شراء وثائقها خلال الأشهر الأربعة الماضية، بسبب الإغلاق الاقتصادي الذي أقرّته الحكومة في مواجهة تداعيات أزمة كورونا، والذي ترك تعقيدات مالية قاسية أمام القطاع.

إلى ذلك، علمت «الراي» أن بعض شركات التأمين، ومن ضمنها «وربة»، بدأت خلال الفترة الماضية بمغازلة الراغبين بالتأمين بباقة وثائق مقسطة، بشقيها الإجباري والتكميلي، يتم تمويلها عبر قرض يحصل عليه الزبون من أحد البنوك الذي ستتفق معه الشركة مباشرة لهذا الغرض.

ووفقاً للاتفاقية، لن يحتسب البنك أي فائدة على مدة سداد قرض الوثيقة، حيث سيحصل بالاتفاق مع شركة التأمين على نسبة من أرباحها المسجلة على الوثيقة، فيما يشترط للحصول على القرض أن يبدأ الاستحقاق الشهري على الزبون بما لا يقل عن 20 ديناراً.

وباختصار ومن دون أي تعقيد، يقضي الاتفاق الذي تم توقيعه بالفعل مع أحد البنوك التقليدية بأن يموّل الأخير جميع وثائق التأمين الصادرة لعملاء الشركة المتفق عليها، على أن يقوم العميل بتسديد هذه القيمة على دفعات، بحد أدنى 20 ديناراً شهرياً عن كل اشتراك، بوثيقة تجمع أكثر من منتج تأميني.

وبالطبع يلزم لذلك أن يشترك العميل بأكثر من وثيقة، حتى يستطيع استيفاء الحد الأدنى للقسط، ولذلك غالباً ما يقوم العميل بالاشتراك بهذه الباقة من خلال وثيقة تأمين على سيارته، كاختيار رئيس، يليه تأمين الرعاية الصحية الفردي أو العائلي، فيما يأتي تأمين المنازل والحوادث الشخصية في المرتبة التالية.

ما سبق يعني أنه لاستيفاء الحد الأدنى، يتعيّن ألّا يقل اشتراك العميل عن منتجين تأمينيين، فيما تركت الشركة والبنك المتعاقد معه الحد الأعلى للقسط من دون سقف، بحيث يحق للعميل الاشتراك بأكثر من باقة.

وفي هذا الخصوص، أفادت المصادر بأن الحد الأعلى الذي تعاقدت عليه الشركة حتى الآن كقسط شهري يبلغ 90 ديناراً، وكان لعميل قرر أن يختار من الباقة الاشتراك بتأمين السيارة والتأمين الصحي لعائلته، مع التركيز على تأمين السيارات والرعاية الفردية.

وبيّنت أن منتج التأمين المقسّط أسهم في تنشيط شراء الوثائق، حيث لوحظ في الفترة الأخيرة الإقبال الكبير من العملاء على التأمين، بعدما شهد السوق ركوداً واسعاً، ومنوهة إلى أن حركة التعاقدات شملت مواطنين ووافدين.

ولتشجيع العملاء أكثر على التأمين بالأقساط، لن يكون العميل ملزماً بدفع أي فوائد على قيمة تأمينه، بل سيلتزم فقط بسداد أصل قيمة التأمين، في حين تضمن الاتفاق تنازل شركة التأمين عن نسبة معينة من قيمة الوثائق للبنك، كفائدة على الأموال التي سيدفعها.أما عن الضمانات المطلوبة من الزبون مقابل الموافقة على تمويل وثيقته بالتقسيط، فأوضحت المصادر أنه لا توجد أي ضمانات مطلوبة من العميل للتعاقد معها، سوى أن يكون لديه حساب مصرفي في البنك المتعاقد معه، حتى يتسنى له خصم الأقساط المتفق عليها شهرياً من الحساب.

وحول ما إذا كان العميل يحتاج إلى فاتورة تبيّن حقيقة صرفه القرض الذي حصل عليه في غرض تأميني، بيّنت المصادر أنه سيتم إدراج هذه التمويلات ضمن مبالغ الأفراد التي تقل عن 25 ألف دينار، والتي تُعفى من تقديم المستندات الدالة على صرفها في الغرض الذي مُنح بناءً عليه القرض.

ولفتت المصادر إلى أن هذا التوجه يعدّ أحد وسائل تعزيز قدرات قطاع التأمين، في ظل التحديات المختلفة التي أوجدها «كورونا» على القطاع وعلى العملاء، لجهة السيولة والقدرة على الإنفاق، بحيث تسعى هذه الشركات إلى تحفيز عودة الطلب على التأمين، وكذلك على الوثائق الجديدة التي لها علاقة بالتعايش مع «كورونا»،وبيّنت أن التأمين بالتقسيط يشكّل مبادرة لمرحلة التعايش مع الفيروس وبعده، خصوصاً مع تراجع مقدرة شريحة واسعة من الأفراد على التوسع في شراء وثائق التأمين، حتى الدارجة لديهم قبل ذلك.

وذكرت المصادر أنه وأمام التكهنات بالإبقاء على سيناريو التباعد الاجتماعي الصارم خلال الأشهر المقبلة، يليها تليين تدريجي للقيود على طول النصف الثاني من السنة، وارتفاع وتيرة فقد الأعمال، لجأت بعض شركات التأمين إلى طرح وثائق تأمينية بتمويل مصرفي، ما يجعل الزبون غير مضطر لدفع قيمة الوثيقة التي يرغب في الاشتراك بها مرة واحدة، لتخفّ عليه ضغوط الالتزام التقليدية.

صناديق الاستثمار تقلّص خسائر النصف الأول بعوائد بين 1.5 و5 في المئة خلال يونيو

| كتب علاء السمان |

«زين» و«أجيليتي» و«الجزيرة» و«بوبيان ب» حافظت على أوزانها بالصناديق

«البورصة» ضمن أكبر 5 أسهم وزناً في«ثروة الاستثماري»

عوّضت صناديق الاستثمار التي تنشط على الأسهم المُدرجة في بورصة الكويت، جزءاً من الخسائر التي مُنيت بها منذ بداية العام، بحيث سجلت مكاسب تتراوح بين 1.5 و5 في المئة حسب إقفالات يونيو الماضي، إلا أن الخسائر المسجلة خلال النصف الأول من العام الحالي تراوحت بين 13 و20 في المئة، باستثناء نحو 3 صناديق تكبدت خسائر بين 24 و30 في المئة.

وترجمت الصناديق الانتعاشة التي حققتها بعض الأسهم القيادية التي تمثل الوزن الأكبر من مكونات تلك الصناديق خلال الشهر الماضي، لتخفف من وطأة التراجعات التي سجلتها في ظل أزمة «كورونا» وتداعياتها على أحجام السيولة المتداولة، مع تحقيق القيمة السوقية الإجمالية للأسهم المُدرجة، مكاسب بنحو 790 مليون دينار في يونيو، بما يعادل 2.7 في المئة.

ورصدت «الراي» تفوّقاً لبعض الصناديق على مؤشر السوق الأول والمؤشر العام للبورصة، وفقاً لأدائهما خلال يونيو، بحيث حقق المؤشران ارتفاعاً بـ3.4 و2.7 في المئة على التوالي، في حين أن خسائر السوق الأول خلال الأشهر الستة الماضية بلغت 19.6 في المئة، مقابل 18.3 في المئة للمؤشر العام.

وجاءت أسهم بنوك «الوطني» و«بيتك» و«بوبيان» و«المتحد»، و«الخليج»، في مقدمة السلع التي حظيت باهتمام الصناديق، ومثلت ما بين 5 و18 في المئة من أوزانها، فيما حظيت بعض الكيانات الخدمية الكُبرى، وأبرزها «زين» و«أجيليتي» و«طيران الجزيرة» و«بوبيان للبتروكيماويات» باهتمام واضح من قبل الصناديق، ترجمتها بأوزان كبيرة ضمن مكوناتها.

وفي سياق متصل، لوحظ اهتمام بعض الصناديق بسهم شركة بورصة الكويت الذي يتداول من خلال سوق خارج المنصة «OTC»، ومنها صندوق ثروة الاستثماري الذي بات سهم «البورصة» يمثل نحو 9.5 في المئة من مكوناته، وبين أكبر 5 أسهم وزناً في الصندوق.

ويبدو أن أداء البورصة ومعدلات النمو التي تحققها، أصبحت عامل جذب كبير للصناديق والمحافظ الاستثمارية كي تهتم باقتناء السهم عبر «خارج المنصة»، في الوقت الذي تترقب فيه الجهات المعنية إدراج سهم «البورصة» في السوق الرسمي.

ويأتي ذلك في وقت حقق صندوق «الرائد» مكاسب شهرية خلال يونيو بـ4 في المئة، إلا أنه مازال يعاني خسارة بنحو 17.6 في المئة حسب نتائجه منذ بداية العام، فيما سجل صندوق «الوطنية» عوائد بـ3.7 في المئة مقابل خسارة منذ بداية العام تقدر بـ17.6 في المئة، علماً بأنهما يشكلان الصندوقين الاستثماريين الأكبر في البورصة.

كما سجل صندوق الكويت الاستثماري مكاسب شهرية بـ5.1 في المئة، والهدى الاسلامي 4.9 في المئة، والدارج 4.35 في المئة، والأهلي الكويتي 4.25 في المئة، وثروة الإسلامي 3.7 في المئة، ووفرة الاستثماري 3.6 في المئة، والزاجل 3.7 في المئة، والأثير 2.3 في المئة، والساحل الاستثماري 2.3 في المئة، فيما تتوالى إفصاحات بقية الصناديق.

البورصة امتصت أثر إفصاحات المصارف

341.2 مليون دينار خسائر 9 بنوك من تأجيل القروض

خبر «الراي» المنشور في 30 يونيو

أفصحت 9 بنوك محلية من أصل 10 عن الأثر الإجمالي لخسائر تأجيل أقساط القروض الاستهلاكية والإسكانية، وأقساط البطاقات الائتمانية لمدة 6 أشهر عليها، وفقاً لتعميم بنك الكويت المركزي الذي نشرته «الراي» أمس، بخصوص معالجة تأجيل الأقساط حسب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم IFRS-9، وبناءً على طلب شركة البورصة.

وبلغ إجمالي خسائر البنوك التسعة من تأجيل القروض نحو 341.2 مليون دينار، ما يؤكد خبر «الراي» المنشور في 30 يونيو الماضي تحت عنوان «380 مليون دينار خسارة البنوك... من تأجيل قروض الأفراد» وذلك بعد إضافة خسائر البنك الأهلي المتحد الذي لم يعلن عن خسائره من هذه المعالجة أمس.

وتجدر الإشارة إلى أن الخسائر التي أعلن عنها «الوطني» تشمل 28.8 مليون دينار من خسائر «بوبيان» على أساس ملكيته التي تشكل 60 في المئة من رأسمال الأخير. وأوضحت البنوك في إفصاحاتها أن تلك الخسائر، ستؤدي إلى انخفاض بند الأرباح المرحّلة، ضمن بنود حقوق الملكية بمبلغ الخسارة لكل بنك خلال الربع الثاني من العام الحالي، مع إمكانية تأثر القاعدة الرأسمالية وفق تعليمات «بازل 3» خلال مهلة 4 سنوات المقبلة، بدءاً من 2021، لأغراض احتساب معدل كفاية رأس المال، وفقاً لتعليمات «المركزي» الصادرة في هذا الخصوص.

وبالنسبة لتداولات أمس، ارتفعت بورصة الكويت في ختام التعاملات، بعد أن نجحت في امتصاص تعقيبات البنوك التي توالت منذ الصباح على تعميم «المركزي» بخصوص آلية معالجة أثر تأجيل أقساط القروض.

وأنهى المؤشر العام الجلسة مُرتفعاً 0.06 في المئة، فيما صعد السوق الأول 0.05 في المئة، وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 0.07 في المئة، وكان الصعود الأكبر من نصيب «رئيسي 50» الذي ارتفع 0.21 في المئة. وارتفعت السيولة أمس 46.7 في المئة إلى 20.6 مليون دينار

البنك	خسائر تأجيل اقساط القروض (بالمليون دينار)
الوطني (متضمنا بنك بوبيان)	130
بيتك	96
بوبيان	48
الخليج	42
الاهلي	14
التجاري	13
وربة	11
برقان	9
KIB	7

«الجهاز المركزي» أقرّ 13 تعاقداً بـ 527.4 مليون كمام اشترتها الحكومة بـ 102 مليون دينار

| كتب علي إبراهيم |

كشفت بيانات رسمية اطلعت عليها «الراي»، أن الحكومة تعاقدت على شراء أكثر من نصف مليار كمام بقيمة تناهز 102 مليون دينار.وفي هذا الصدد، وافق الجهاز المركزي للمناقصات على نحو 13 تعاقداً حكومياً لشراء 527,4 مليون كمام بأنواع مختلفة، بقيمة تصل إلى 101,84 مليون دينار، ومن بينها نحو 486 مليون كمام طبي بـ64,78 مليون دينار، إضافة إلى 41,4 مليون كمام من نوع «N95» بـ37 مليون دينار. وتفصيلياً، تم شراء الكمامات الطبية من خلال 6 عقود كالتالي:

1- 200 مليون كمام بقيمة 27 مليون دينار عبر شركة «اينوميدكس».
2- 150 مليون كمام بقيمة 21 مليون دينار عبر شركة بدر سلطان.
3- 80 مليون كمام بقيمة 10 ملايين دينار عبر شركة نجمة برقان.
4- 5 ملايين كمام بقيمة 0,655 مليون دينار عبر شركة امكان انترناشونال.
5- 50 مليون كمام بقيمة 6 ملايين دينار عبر شركة مجموعة الجارالله.
6- مليون كمام بقيمة 0,125 مليون دينار عبر شركة الدبوس ميديكال.

إلى ذلك،فقد تم التعاقد على الكمامات من نوع «n95» عبر 7 عقود كالتالي:

1- 15 مليون كمام بقيمة 13,5 مليون دينار عبر شركة اينوميدكس.
2- 6 ملايين كمام بقيمة 5,58 مليون دينار عبر شركة امكان انترناشونال.
3- 5 ملايين كمام بقيمة 4,7 مليون دينار عبر شركة البيت الأصيل.
4- 3 ملايين كمام بقيمة 3,66 مليون دينار عبر شركة يورهيلث.
5- 5 ملايين كمام بقيمة 3,25 مليون دينار عبر شركة نجمة برقان.
6-3 ملايين كمام بقيمة 3,51 مليون دينار عبر شركة الدائرة المركزية.
7- 4,4 مليون كمام بقيمة 2,86 مليون دينار عبر شركة الدبوس ميديكال.

«ثروة» صانع سوق لـ «ميزان»

وقعت شركة ميزان القابضة، اتفاقيتي صانع سوق وإقراض واقتراض أوراق مالية مع شركة ثروة للاستثمار.

وأوضحت الشركة في إفصاح لها على موقع البورصة، أنها ستقوم بموجب الاتفاقيتين بإقراض «ثروة»، بصفتها صانع سوق، 500 ألف سهم من أسهم الخزينة، من خلال وكالة المقاصة، بدون أي مقابل مادي أو فوائد.